# سياسات الإستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في مؤشرات التنمية البشرية في البلدان النامية

**Policies Of Economic Stabilization and Structural Adjustment and Its Impact in the human Development indicators in Developing countries.**

**م.د.علي كاظم هلال**

**مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية**

**alialrekabie@Yahoo.com**

**المستخلص:.**

سعت الكثير من البلدان النامية إلى تطبيق سياسات الإستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد والبنك الدوليين خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي ، من بينها سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على اقتصاد السوق، سعياً منها لتحقيق جملة من الأهداف، منها زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم وخفض العجز المالي في الموازنة العامة وخفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وخفض معدلات البطالة والمديونية الخارجية ، غير إن الواقع العملي أثبت أن تطبيق تلك السياسات قد أفضت إلى ظهور آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على التنمية البشرية.

**Abstract**

Many developing countries wanted to apply Policies Of Economic Stabilization and Structural Adjustment that is enforced by (IMF,WB) through the second half of the eighties of the last decade , from which the policies of foreign trade freedom and expansion to markets economics in order to achieve same targets, increase economic growth rate and decrease inflation rate and financial deficiency in the general budget and decrease deficiency in the current account in payment balance and external debt unemployment, However, the practical reality proved that applying those policies led to the emergency of social and economic negative effects on human development.

**Dr-Ali Kadhim Hilal**

**المقدمة :**

لقد وجد العديد من البلدان النامية ومنها بعض البلدان العربية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومايقدمانه من قروض سبيلا" مأمولا" للخروج من مأزق التنمية والوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعيشه، إذ أن موقف تلك البلدان قد تحول خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى نهاية القرن الماضي إلى تقبل السياسات الاقتصادية الليبرالية ، ومن بينها سياسات تحرير التجارة الخارجية والأسعار وتقليل درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وزيادة الاعتماد والانفتاح على اقتصاد السوق، وذلك بمقتضى سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، لذلك فبعد أن طبقت كثير من البلدان النامية لتلك السياسات، ترتب عليها مجموعة من النتائج والآثار في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

**أهمية الدراسة :** تعد سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي من المرتكزات الأساسية للمنظومة العالمية التي تروج لها مؤسسات التمويل الدولية(صندوق النقد والبنك الدوليين) في إطار العولمة الاقتصادية بغض النظر عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية على مؤشرات التنمية البشرية والتي عانت منها البلدان النامية.

**هدف الدراسة:** تسليط الضوء على سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي اتبعتها البلدان النامية ومنها العربية، ومدى نجاحها في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تأثيرها على مؤشرات التنمية البشرية.

**مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة بصيغة السؤال التالي:هل أن سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي صممت أساسا" للدول الرأسمالية ملائمة لظروف وأوضاع البلدان النامية ومنها العربية والتي تختلف أوضاعها جذريا" عن الدول الرأسمالية المتقدمة؟

**فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية لم تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت لها تأثيرات سلبية على مؤشرات التنمية البشرية في البلدان النامية.

## المحور ألاول

### الاطار العام لسياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتنمية البشرية.

### المطلب ألاول: سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي(المفهوم ،الاهداف).

**أولاً: مفهوم سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي.**

تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي(التثبيت الاقتصادي) الى خفض الطلب الكلي وإحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بواسطة ضغط النفقات العامة للدولة، والتحكم في التضخم من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية صارمة تستهدف القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة ،وعجز ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وتعنى هذه البرامج بمشكلات الأجل القصير[١]. وعندما تقوم الدولة بإتباع سياسات الاستقرار الاقتصادي فإنها تقوم بذلك بدعم من صندوق النقد الدولي.[٢]

وتعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنها مجموعة من الإجراءات والاليات التي تزيد من فعالية السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض معدلات التضخم والبطالة وتخفيف أعباء المديونية . [٣]

**أما التكييف الهيكلي فيتضمن برامج تهدف إلى تحقيق تغيرات مهمة في جانب العرض وتشمل التغيرات في الإنتاج وتخصيص الموارد، وتركز هذه البرامج على أهمية إتباع سياسات مثل الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص، كما تبرز أهمية توجيه الإنتاج نحو السلع التصديرية وغالبا ما يترافق هذا مع خفض الدعم الحكومي وتصحيح الأسعار وهذا كله يهدف إلى حفز الإنتاج على أسس تنافسية وكفوءة. ويرتبط هذا النمط من السياسات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة . وغالباً ما يتولى البنك الدولي الأشراف على وضعها وتنفيذها.**

**ويعرف التكييف الهيكلي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي سريع لإزالة التشوهات والاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية وإن هذه الاجراءات لها أبعاد اقتصادية كلية وجزئية بالاعتماد على طبيعة الاختلال.[٤]**

**ثانياً: أهداف سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي.**

**لقد تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، في برامج وسياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي طبقتها معظم البلدان النامية المدينة تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدوليين، وبهدف جدولة ديونها والحصول على قروض جديدة. وتتمحور أهداف برامج الاستقرار والتكييف فيما يأتي:[٥]**

١-- تعظيم دور القطاع الخاص **وتقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وإضعافها وتهميشها.**
٢- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشات الاقتصادية الخاسرة، **وبيع مؤسسات القطاع العام وإنهاء دور الدولة الإنتاجي.**
٣- زيادة كفاءة أداء ألاسواق المالية وتنشيط رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدراتها الإنتاجية.
٤- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
٥- تحقيق الاستقرار وتكييف الاقتصاد الوطني وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه وترك قوى السوق تعمل بحرية، بما يكفل التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية للمجتمع.

**المطلب الثاني: التنمية البشرية (المفهوم، المؤشرات).**

**أولاً: مفهوم التنمية البشرية.**

الهدف من توظيف مفهوم " التنمية البشرية " في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع ، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وارتبط مفهوم التنمية البشرية أصلاً بنظريات التنمية الاقتصادية ، وتطور هذا المفهوم على مر الزمن ، فقد تم التركيز منذ الخمسينات وحتى آواخر السبعينات من القرن الماضي على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي ، والتخفيف من وطأة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، أما في الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبناها ونادى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .[٦]

لقد ضمّنت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفاهيم عدة للتنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وصقل هذا المفهوم في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ ترى تلك التقارير أهمية هذا المفهوم من حيث كونه دليل مركب يقيس معدل انجازات التنمية في أي بلد ، من خلال ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية وهي:[٧]

١-أن يعيش الانسان حياة خالية من العلل.

٢-أن يكتسبوا معرفة جيدة للقراءة والكتابة.

٣- القدرة على التحكم بالموارد من اجل عيش حياة لائقة وكريمة.

ان مفهوم التنمية البشرية أعمق واشمل مما يعبر عنه في بعض الأدبيات أو التقارير الدورية، إذ يتعدى ذلك إلى دور المرأة في المجتمع، وإعطاء الناس القدرة لتحديد اختياراتهم الخاصة وإعطائهم الفرصة لتحديد مصادر دخلهم الخاص ووضعهم السياسي وتوفير فرص الإنتاج والإبداع وضمان حقوق الإنسان .

**ثانياً: مؤشرات التنمية البشرية.**

لعل ابرز الإسهامات التي ساهمت بها تقارير التنمية البشرية في مجالها التنموي هو دليل التنمية البشرية ( HDI ) الذي يستخدم لقياس الانجازات التنموية الخاصة بالقدرات البشرية. ويتم احتساب دليل التنمية البشرية على أساس ثلاثة مؤشرات هي:[٨]

**الأول: العُمر المتوقع عند الولادة** مقاسًا بمتوسط العُمر المتوقع عند الولادة لمجموع السكان.

**الثاني: التحصيل العلمي** مقاسًا بمتوسط النسبة المئوية للبالغين (١٥ سنة وما فوق) الذين هم ممّن يعرفون القراءة والكتابة (الوزن المرجح هو ٣/٢) يضاف إلى ذلك نسبة القيد الاجمالي في التعليم الأولي والثانوي والعالي (%)، والوزن المرجَّح هو (٣/١).

**الثالث: مستوى المعيشة** مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (محسوب بالدولار الأميركي بحسب تعادل القوة الشرائية).

## المحور الثاني

## سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في بعض المؤشرات الاقتصادية في البلدان النامية.

### المطلب الأول: أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ان البلدان النامية التي تبنت سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي تعلق أهمية كبيرة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تأثيرها المباشر على تخفيض معدلات التضخم من ناحية ، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي من ناحية أخرى ، ويربط خبراء صندوق النقد الدولي بين معدل النمو ودرجة الإصلاح، فالنمو أبطأ ما يكون في البلدان ذات الإصلاحات المتعثرة والتي لم تأخذ مسارها الصحيح نحو التطبيق والعكس صحيح[٩]. ، ولهذا تدعو مؤسسات التمويل الدولية من أجل الحصول على نتائج إيجابية إلى زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، وتبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني مع التطبيق الصحيح للخصخصة. [١٠]

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أسباب عدة لتفسير كيف يمكن لمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ان تشجع على قيام التنمية البشرية:[١١]

١- التنمية البشرية هي هدف بحد ذاتها .

٢- التنمية البشرية جذابة اقتصادياً لأنها وسيلة لزيادة الإنتاجية .

٣- التنمية البشرية جذابة اجتماعياً لان تخفيف الفقر يساهم في تكوين مجتمع مدني صحي وتحقيق الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي .

٤- التنمية البشرية جذابة سياسياً لأنها يمكن أن تقلل الاضطرابات الأهلية والصراعات الطائفية وان تعزز الاستقرار السياسي .

ومما لاشك فيه ان الدخل الحقيقي يسمح للناس بالعيش على مستوى لا يمكن لأصحاب مستويات الدخل الأدنى الحصول عليه، وتبين الأدلة التجريبية ان ارتفاع معدلات الإلمام في القراءة والكتابة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال. أضف الى ذلك أن نصف التفاوت في متوسط العمر المتوقع عند الولادة تعود إلى الفروق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (١) ان بعض البلدان النامية استطاعت ان تحدث تغيراً هيكلياً في بنائها الاقتصادي، ولاسيما بلدان أمريكا اللاتينية التي حققت معدلات نمو موجبة، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين من (١.١%) للمدة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى (٨.١%) للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وفي المكسيك ارتفع على التوالي من (٣.١%) إلى (٤.٢%) للمدة ذاتها .

**جدول (١)**

**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول أمريكا اللاتينية لسنوات مختلفة (نسبة مئوية)**

| البيان | ١٩٨٠-١٩٨٥ | ١٩٨٦-١٩٩٠ | ١٩٩٤-١٩٩٧ | ١٩٩٨-٢٠٠٢ | ٢٠٠٣-٢٠٠٨ | ٢٠٠٩-٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأرجنتين | ١.١ | ٠.٤ | ٨.٤ | ٨.٩ | ٧.٥ | ٨.١ |
| بوليفيا | ١.٤ | ٢.٣ | ٣.٤ | ٤.١ | ٢.١ | غ.م |
| البرازيل | ٢.٥ | ٢.٠ | ٣.٠ | ٣.٢ | ٢.٩ | ٣.٥ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تشيلي | ٣.٢ | ٦.٥ | ٧.٠ | ٧.٦ | ٥.٤ | ٦.٥ |
| كولومبيا | ٢.٦ | ٤.٦ | ٣.٠ | ٣.٥ | ٢.٧ | ٣.١ |
| المكسيك | ٣.١ | ١.٥ | ٧.٠ | ٧.١ | ٣.٥ | ٤.٢ |
| بيرو | ٠.٦ | ٠.٨ | ٧.٥ | ٦.٢ | ٥.١ | ٥.٩ |

المصدر :

-Burki and Gperry , The long march Areform agenda for Latin America and Caribbean in the next decade . Washington D.C , The world Bank ١٩٩٧ .

- IMF , world Economic outlook , Washington , ٢٠٠١ ,٢٠٠٤,٢٠٠٦,٢٠٠٨,٢٠٠٩,٢٠١٣.

ان توجه البلدان النامية إلى تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي من أجل إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية فيها، أسهم في نجاح العديد من تلك البلدان من تحويل اقتصادياتها التي اتصفت بعجزٍ واختلالات وتشوهات حادة خلال مرحلة ما قبل الإصلاح إلى اقتصاديات تتمتع بقدر من الاستقرار الاقتصادي والذي مكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المكملة وتحقيق النمو القابل للاستدامة [١٢] ، ففي المكسيك انخفض مستوى عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢.٦-%) عام ١٩٨٠ إلى (١.٨-%) عام ٢٠١٢، وفي المغرب تقلصت نسبة العجز فيها لتصل إلى (١.٥-%) عام ٢٠١٢ بعد ان كانت (٩.٦-%) عام ١٩٨٠ ، وفي ماليزيا كان العجز (٦.٠-%) عام ١٩٨٠ تحول إلى فائض بلغ (٤.٦%) عام ٢٠١٢، أنظر الجدول (٢) .

**جدول (٢)**

**حالة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)**

**نسبة مئوية**

| البيان | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المكسيك | ٢.٦- | ١.٢٥- | غ.م | غ.م | ١.١- | ٢.١- | ١.٨- |
| الأرجنتين | ٣.٠- | ٥.٥- | ٠.٤- | غ.م | ٣.٩ | ٢.٨ | ٢.٦ |
| تونس | ٢.٨٢- | ٥.١٣- | ٩.٨- | ٤.٢- | ١.٤ | ٢.٥- | ١.٣ |
| المغرب | ٩.٦- | ٧.٣- | ٤.٤- | ٣.٣- | ١.٧- | ١.٩- | ١.٥- |
| ماليزيا | ٦.٠- | ٢.٦- | ١.٣- | غ.م | ٤.١ | ٣.٩ | ٤.٦ |
| الأردن | ١١.١- | ٨.٤- | ٦.٨- | ١.٦- | ١.٢ | ١.٣- | ٢.٤- |
| سوريا | ٩.٧- | غ.م | ٠.٣- | غ.م | ٠.٥- | ٢.٦- | ٥.٩- |
| الهند | ٦.٠- | ٨.٥- | ٨.١- | غ.م | ٤.٧- | ٥.٤- | ٣.٢- |
| جنوب أفريقيا | ٢.٣- | ٣.٩- | ٤.٢- | غ.م | ٣.١- | ٤.١- | ٤.٨- |
| شيلي | ٥.٤ | ٢.٣- | ٠.٨ | غ.م | ١.٩ | ٣.٨ | ٢.٩ |
| كوريا | ٢.٢- | ١.٢- | ٠.٧- | غ.م | ٢.١ | - | ٣.١ |

المصدر : - صندوق النقد العربي ، الدول العربية مؤشرات اقتصادية (أبو ظبي ، ١٩٩٨ ، صفحات مختلفة) .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ، ص٣١٥ .

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٥ .

-IMF , world Economic outlook , Washington,٢٠٠٣ , ٢٠٠٩ ,٢٠١٣

هذه الإصلاحات في الموازنة العامة قد خففت من حدة الضغوط التضخمية وأتاحت المزيد من الموارد الائتمانية للقطاع الخاص، ولكن يجدر الإشارة ان الإصلاحات الاقتصادية لم تحرز القدر نفسه من النجاح في كل المناطق ، فمجموعتا البلدان النامية الرئيستان اللتان أحرزتا تقدماً كبيراً في مجال الإصلاح الاقتصادي هما شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وهاتان المجموعتان كانتا في طليعة مجموعات البلدان النامية التي طبقت اقتصاد السوق وكانت بلدان شرق آسيا ضمن أول مجموعة تعمل من أجل النمو الاقتصادي الذي يتوجه نحو الصادرات وتقليص الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل والنمط العادل في توزيع الدخل[١٣]. بينما طبقت أمريكا اللاتينية أكبر برنامج للخصخصة شمل البنى التحتية والخدمات على حدٍ سواء .[١٤]

**المطلب الثاني:: أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في المديونية الخارجية .**

أصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا تعقيداً للدول النامية في علاقاتها الخارجية ، كما أضحت تشكل خطراً حقيقياً على جهود التنمية الاقتصادية وآفاقها في المستقبل القريب بالنسبة لعدد كبير من مجموعة هذه الدول وعدم قدرتها على مواجهتها اعتماداً على مواردها الداخلية اتجهت صوب الاقتراض الخارجي ففرضت عليها شروطاً صعبة للموافقة على منح القروض ، واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط والتي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨١ بعدها بدأت مشكلة المديونية الخارجية في الظهور[١٥]. وأخذت في التصاعد حتى أصبحت تشكل أزمة في ميزان المدفوعات لتلك الدول .

ان السمة المشتركة للحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية. رغم اختلاف وجهات النظر ، هي مطالبة البلدان النامية بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية التي كانت عاملاً من عوامل الأزمة ، وإتباع برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وفعلاً فقد شهدت المدة الممتدة من النصف الثاني من الثمانينات إلى نهاية القرن الماضي اعتماد البلدان النامية بشكل متزايد لتلك البرامج، وذلك بعد زيادة ضغط المديونية الخارجية وشح مصادر الاقراض الدولية .

وتشير بيانات جدول (٣) إلى مسار هذا المؤشر في البلدان النامية ، إذ يتضح لنا :

- ان حجم الديون الخارجية للبلدان النامية تزايد بوتيرة متسارعة خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٨ ، حيث تضاعفت بأكثر من مرتين تقريباً إذ ارتفعت إلى أكثر من (٢٠٠٦) مليار دولار لعام ١٩٩٨ ، وهي المدة التي تبنت أغلب الدول النامية فيها برامج إصلاحات اقتصادية باتجاه تفعيل قوى السوق المنافسة ، أما في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ فقد ارتفع حجم الديون الخارجية إلى (٢٨٨٥ ، ٣١٥٢) مليار دولار على التوالي .
- تحتل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الصدارة منذ الثمانينات حتى عام ٢٠١٢ بأكثر من ثلث مديونية البلدان النامية .
- أما فيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية فقد سجل ارتفاعاً مستمراً وذلك من مستوى (١٧.٩%) خلال عام ١٩٨٠ إلى (٢٥.٦%) عام ٢٠١٢ . أي انه اقتطع أكثر من ربع صادرات البلدان النامية من النقد الأجنبي لهذا العام

**جدول (٣)**

**تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية ومدفوعات خدمة الدين/الصادرات من السلع والخدمات للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢) (مليار دولار أمريكي)**

| البيان | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩١ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٦ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية | ٥٥٩.٥ | ٩٤٩.١ | ١٣٥٩ | ٢٠٠٦.٧ | ٢١٨٩.٠ | ٢٨٨٥ | ٣١٥٢ |
| آسيا | ٧٢ | غ.م | ٥٦٢.٨ | ٦٦١.٢ | ٦٨٠.٨ | ٧٠١ | ٧٢٢ |
| أفريقيا | ١١٢.٨ | ١٤٧.٢ | ٢٩٠.٨ | ٣٠٤.٦ | ٢٦٥.٥ | ٢٩٨ | ٤٩٨ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | ٢٥٧.٤ | ٣٦٧.٦ | ٤٧٦.٠ | ٧٥٧.٦ | ٧٣٨.٢ | ٧٨٨ | ٨٧٩ |
| البرازيل | ٧١ | ١٠٦.١ | ١١٦.٤ | ١٧٨.٦ | غ.م | ٤٥٥ | ٤٦١ |
| الأرجنتين | ٢٧.٢ | ٥٠.٩ | ٦٢.٢ | ١٠٨.٥ | ١٥٢.٦ | ٣٥٢ | ٤٢٥ |
| المكسيك | ٥٧.٤ | ٩٦.٩ | ١٠٦ | ١٦١.٨ | ١٦٣.٦ | ٣٣٨ | ٣٤٩ |
| مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية/ الصادرات من السلع والخدمات | | | | | | | |
| الدول النامية | ١٧.٩ | ٢١.١ | ٢٢ | ٢٦.٨ | ١٩.٣ | ١٨.١ | ٢٥.٦ |
| آسيا | ٢٦ | غ.م | ١٧.٣ | ١٧.٩ | ١٢.٧ | ١١.٦ | ١٢.٨ |
| أفريقيا | ١١ | ٢٧.٤ | ٢٨.٧ | ٢٤.٠ | ٢٢.٣ | ١٤.١ | ١٥.٤ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | ٣٧ | ٣٩ | ٣٧ | ٥١.٢ | ٣٩.٧ | ٤٣.٢ | ٤١.٧ |

المصدر :

- IMF , world Economic outlook , occational paper No. ٢١ , Washington , April , ١٩٨٤ , P.P.٢٠٥-٢٠٦ .
- The World Bank , world Development Report , The state in changing world Washington .D.C. ١٩٩٧ , P.P.٢٤٦-٢٤٧ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ صفحات مختلفة.
- الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية ، تحليل مفاهيمي ، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٨) ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص ص٣٣-٣٤ .
- IMF , world Economic outlook , Washington , ١٩٩٨,٢٠٠٧,٢٠١٣

ان قارة آسيا بلغت هي الأخرى مديونيتها الخارجية مستويات قريبة لمثيلتها في بلدان أمريكا اللاتينية خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٢) ، إذ أصبحت تمثل (٣٣%) تقريباً من مديونية البلدان النامية ، وعلى الرغم من ثقل مديونية البلدان الآسيوية ، إلا انها تتمتع بأفضل نسبة مدفوعات خدمة الديون مقارنة بالبلدان الأخرى ، حيث بلغت النسبة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ على سبيل المثال (١١.٦%) و (١٢.٨%) على التوالي. والخلاصة انه نجم عن ارتفاع نصيب الديون الخارجية للدول النامية عدة آثار نذكر منها[١٦]:-

- ان قدرة العديد من الدول النامية على تمويل وارداتها ذاتياً ، أصبحت صعبة للغاية، بفعل انخفاض قيمة صادراتها، ذلك ان أعباء خدمة الديون تقتطع جزءاً كبيراً من نسبة الصادرات .
- استنزاف القسم الأكبر من الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية وذلك لتمويل الواردات من السلع الغذائية والوسيطة.

– بسبب استفحال النقص في العملات الأجنبية عمدت العديد من الدول إلى التقليص من وارداتها وهذا ما خلق أزمات جديدة تمثلت بانخفاض مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة .

مقابل ذلك انخفضت المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، إذ أخذت الدول المتقدمة تنتهج سياسات مالية انكماشية من أجل تخفيض نسبة التضخم لديها في حينه مع تراجع معدلات الادخار العالمي . وكان من شأن تلك العوامل جعل الدول النامية ان تبحث عن علاج آخر لحل هذه المشكلة لا يترتب عليه التزاماً مالياً من حيث تسديد أقساط الدين والفوائد ، فكان العلاج هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حل تدريجياً محل القروض المذكورة ، وأصبح في التسعينات أهم مصدر خارجي للتمويل الإنمائي .

ومن الجدول (٤) يلاحظ ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بلغت نحو (٤١.٣) مليار دولار عام ١٩٩١ وشكلت ما نسبته (٢٦.١%) من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والبالغة (١٥٧.٧) مليار دولار ، وارتفعت إلى (٢٣٧.٨)مليار دولار لعام ٢٠٠٠ لتشكل ما نسبته (١٥.٩%) من إجمالي التدفقات العالمية البالغة (١٤٩١.٩) مليار دولار .

ولكن هذه التدفقات مركزة تركيزاً شديداً ، إذ ان (٢٠) بلداً فقط تتلقى (٨٣%) أي ما يقارب (١٧٧) مليار دولار من الاستثمارات التي توجه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، وهذه البلدان هي (البرازيل وسنغافورة والصين والمكسيك) ، أما البلدان الأقل نمواً ومجموعها (٤٨) بلداً فقط اجتذبت أقل من (٣) مليارات دولار من مجموع الاستثمارات تلك.[١٧]

وفي عام ٢٠٠٢ إنخفضت التدفقات الى(١٦٢.١) مليار دولار، لتستمر بعدها بالارتفاع حتى بلغت (٣٢١) مليار دولار عام ٢٠١٢ لتشكل ما نسبته (٢١.٦%) من إجمالي التدفقات العالمية البالغة (١٤٨٢) مليار دولار.

**جدول (٤)**

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على مستوى العالم والدول النامية للمدة (١٩٩١-٢٠١٢) مليار دولار امريكي**

| البيان | ١٩٩١ | ١٩٩٣ | ١٩٩٥ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي التدفقات العالمية | ١٥٧.٧ | ٢١٧.٥ | ٣٣١.٢ | ٦٩٤.٤ | ١٤٩١.٩ | ٦٥١.١ | ٦٦١.٦ | ١٤٨٢ |
| معدل النمو% | -٢٢.٦ | ٢٣.٧ | ٣٦.٣ | ٤٥.٢ | ٣٧.٠ | -١١.٤ | -١٠.٥ | ٤٨.١ |
| التدفقات الداخلة للدول النامية | ٤١.٣ | ٧٢.٥ | ١٠٥.٥ | ١٨٧.٦ | ٢٣٧.٨ | ١٦٢.١ | ١٩٢.٨ | ٣٢١ |
| معدل النمو% | ٢٢.٥ | ٤١.٨ | ١٠.٤ | -١.٨ | ٥.٦ | -٢٠.٨ | -١٩.٥ | ٤.٣ |
| تدفقات الدول النامية كنسبة مئوية من إجمالي | ٢٦.١ | ٣٣.٣ | ٣١.٨ | ٢٧.٠ | ١٥.٩ | ٢٤.٨ | ٢٩.١ | ٢١.٦ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات العالمية | | | | | | | | |

المصدر :-الاونكتاد ، تقارير الاستثمار العالمي ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، لسنوات مختلفة.

ان التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة غير المتكافئ بين الدول النامية ، هو أمر غير مشجع لتحريك التنمية مقارنة مع ما تقدمه هذه الدول من تضحيات لقاء اندماجها في الاقتصاد العالمي ، ولتشكل آلية قوى السوق التي تقوم على فرض تسهيلات وتحرير التجارة العالمية من قيود التعريفة الجمركية وتغيب حقيقي لدور الدولة في الاقتصاد وتنازلات سيادية لمصلحة الوصفات الجاهزة للمؤسسات الرأسمالية العالمية وهي تفعل ذلك لانها تطمح بالحصول على الاستثمارات ، غير انها وفقاً للنسب التي ذكرناها سابقاً لا تجني سوى إضافة معرقلات على معرقلات تنميتها الناشئة.

**المطلب الثالث : أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في معدل التضخم .**

يعد التضخم من المؤشرات المهمة في تحديد مدى الاستقرار الاقتصادي الذي يتطلب بيئة ملائمة للاستثمار وزيادة الإنتاجية من خلال انخفاض نسبة المخاطرة على ان يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدلات نمو التضخم[١٨].

ان ارتفاع معدل التضخم في البلدان النامية كانت له آثار سلبية على الإنتاج والعمالة وعلى مستويات المعيشة للسكان ، وقد استهدفت مجموعة سياسات إدارة الطلب التي تنطوي عليها برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مراحلها الأولى كبح جماح التضخم وضبطه ثم تخفيضه إلى معدلات مقبولة .

ويوضح الجدول (٥) مقارنة معدلات التضخم في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، فقد شهدت اقتصاديات البلدان النامية خلال مدة تطبيق سياسات الإستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي معدلات متباينة من التضخم كما يتضح لنا من بيانات الجدول أدناه :-

- في غضون أزمة الديون تفاقمت حدة التضخم في البلدان النامية واستمرت حدتها بالتزايد طيلة عقد الثمانينات ، فقد ارتفع معدل التضخم من (٣٨.٦%) عام ١٩٨٤ إلى (٥٢.٥%) عام ١٩٨٨، ليعرف بعد ذلك مرحلة تذبذب ولكن يبقى معدل التضخم مرتفعاً وذلك حتى عام ١٩٩٤، أي شهد مرحلة معاكسة تماماً، إذ انخفض من (٥٥.١%) عام ١٩٩٤ إلى (١٢.٦%) عام ٢٠١٢ .

**جدول (٥)**

**مقارنة تطور معدلات التضخم في البلدان النامية مع مثيلتها في البلدان المتقدمة خلال المدة (١٩٨٤-٢٠١٢)**

**نسبة مئوية**

| البيان | ١٩٨٤ | ١٩٨٨ | ١٩٩١ | ١٩٩٤ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم في البلدان االمتقدمة | ٤.٣ | ٣.٣ | ٤.٦ | ٢.٦ | ١.٥ | ٢.٣ | ١.٥ | ١.٨ | ٢.٨ |
| معدل التضخم في البلدان | ٣٨.٦ | ٥٢.٥ | ٣٣.٤ | ٥٥.١ | ١٠.١ | ٦.١ | ٥.٤ | ٦.١ | ١٢.٦ |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النامية | | | | | | | | | |
| افريقيا | ٢٠.٤ | ١٧.٥ | ٢٤.٧ | ٥٤.٨ | ١٠.٢ | ١٣.٥ | ٩.٣ | ١٠.٣ | ٢٠.٧ |
| آسيا | ٢٥.٣ | ١١.٥ | ٧.٧ | ١٦.٠ | ٧.٦ | ١.٩ | ١.٩ | ٢.٧ | ٣.١ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | ١٣١.٩ | ٢٤٣.٩ | ١٢٨.٨ | ٢٠٢.٥ | ٩.٨ | ٦.٨ | ٨.٧ | ١٠.٦ | ١٧.٩ |

المصدر : -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٧ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، صفحات مختلفة .

- IMF , world Economic outlook , Washington, ٢٠٠٣, ٢٠٠٩ , ٢٠١٣

- تؤكد البيانات الإحصائية حقيقية أساسية وهي انه في الوقت الذي تعاني فيه البلدان النامية من الارتفاع الفاحش في معدل التضخم ، فان البلدان المتقدمة لم يتجاوز فيها (٤.٦%) خلال المدة (١٩٨٤-٢٠١٢) .
- اقترن معدل التضخم المرتفع بمناطق جغرافية تتركز فيها المديونية الخارجية ، إذ تشير البيانات الإحصائية ان المنطقة الأكثر تضرراً هي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، إذ تجاوز معدل التضخم فيها عام ١٩٨٨ نسبة (٢٤٣.٩%) ، هذا مع الإشارة إلى ان معدل التضخم يختلف من بلد لآخر ، فمثلاً في الأرجنتين ارتفع معدل التضخم من (٨٥.٤%) عام ١٩٨٠ إلى (٥٧٣.٠%) عام ١٩٨٤ وفي البرازيل ارتفع على التوالي من (١٠٨.٣%) إلى (٢٣٦.٢%) للمدة نفسها ، وفي شيلي انخفض معدل التضخم من (٣٩.٦%) إلى (٢٤.٣%) للمدة نفسها،[١٩] أما في المكسيك فقد ارتفع معدل التضخم خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي التي رافقت أزمة المديونية وتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وارتفاع عجز الحساب الجاري ، وقد تراوحت معدلات التضخم خلال تلك المدة بين (٢٦.٤%) عام ١٩٨٠ إلى (١٣١.٨%) عام ١٩٨٧ ، وهي المدة التي اشتدت فيها الأزمة المالية والاقتصادية في المكسيك . ومنذ العام ١٩٨٩ أخذت معدلات التضخم بالانخفاض، إذ كان معدل التضخم في ذلك العام (٢٠%)[٢٠]. وقد جاء الانخفاض نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وتقليل الائتمان العام وأعباء خدمة الدين بسبب إعادة جدولة الديون، أما الأعوام في عقد التسعينات ، فقد شهدت انخفاضاً في معدلات التضخم قياساً بالأعوام في عقد الثمانينات، وذلك لا يعود إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وإنما إلى تحسن أسعار النفط خلال تلك المدة، وتطور شروط التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات الأمريكية نتيجة انخفاض معدل الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية .

## المحور الثالث

## سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في بعض المؤشرات التنموية في البلدان النامية.

### المطلب الأول: أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الفقر وتوزيع الدخل.

حظي موضوع الآثار الناجمة عن سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف على الفقر وتوزيع الدخل باهتمام كبير واحتل محوراً بارزاً في الكتابات والنقاشات التنموية منذ ثمانينيات القرن الماضي[٢١]. وكان من أهم هذه الدراسات التي قامت بها منظمة اليونيسيف عام ١٩٨٧ تحت عنوان ((التكييف ذو الوجه الإنساني)) والذي كان من أهم محاوره الرئيسة الاهتمام بتأثيرات الركود الاقتصادي والتكييف على الفقراء ومحدودي الدخل متضمناً الشواهد من الجوانب الاقتصادية

الكلية والجزئية ولاسيما للمدة من ١٩٨٠-١٩٨٥ وتحليل التفاعلات المختلفة بين الركود والتكييف والفقر ، وتحديد جوانب التكييف التي تتجه إلى المساس بالفقراء ، وعلى العكس ما هي الجوانب التي يمكن ان تخدم مسألة حماية الفقراء والفئات المتضررة ، وقد جاءت نتائج الدراسات والأبحاث التي تضمنها هذا المحور والتي أثارت انتباه المجتمع الدولي لتؤكد ان وضعية الفقراء ومحدودي الدخل قد تدهورت أحوالهم المعيشية نتيجة تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي.[٢٢]

ومن واقع التجارب العملية نجد ان الطابع الانكماشي ألقسري الذي تنطوي عليه برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتي طبقتها الدول النامية ومنها العربية كانت لها تكاليف اجتماعية عالية (باهظة) ، على الرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في العديد من تلك الدول ، فتخفيض مستويات الإنفاق الحكومي ، وانحسار دور الدولة وتخفيض قيمة العملة المحلية وزيادة الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك وضرائب المبيعات) ، وتخفيض الدعم الذي كان يقدم للسلع الغذائية أو التخلص التدريجي منه وإعادة الهيكلة للقطاع العام ستكون له آثار سلبية على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود[٢٣]، لأنها تشكل ضغطاً كبيراً على دخولهم الحقيقية ، مما يعني تزايد حدة الفقر ويصبح التفاوت في توزيع الدخل والثروة أكثر عمقاً وأكثر حجماً ، وستجعل تلك الشريحة من المجتمع غير راغبة لتحمل مشقة الإصلاح كما أنهم سيجدوا بأن الجزء الأكبر من المكاسب تذهب إلى فئة قليلة من المجتمع وهذا سيضعف النمو بالأجل الطويل[٢٤].

فإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء أو أصحاب الدخل المحدود يعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات التنمية المستقلة وشرطاً ضرورياً لنجاحها ، ناهيك عن التخفيف من وطأة الفقر[٢٥].

وتعاني البلدان النامية من فجوة عميقة في توزيع الدخل والثروة ، على الرغم من التحسن الذي طرأ على المستوى العام لدخل الفرد ، إلا ان هذا لا يعكس حقيقة واقع الفقر[٢٦]، إذ ان الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية يعد مؤشراً مضللاً في قياس التحسن في مستويات المعيشة ، لان التحسن يكون محصوراً في الفئة العالية المالكة للدخل وتبقى الغالبية العظمى من المجتمع كما هي وفي بعض الأحيان تنخفض مستوى معيشتها[٢٧]، وتقع تحت طائلة الفقر والعوز، وتمتلك دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المطبقة لسياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي أعلى المعدلات العالمية في التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، فبعد التحسن في توزيع الدخل خلال المدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٢ ، حيث انخفضت الفجوة في الدخل بين الخمس الأغنى من السكان والخمس الأفقر من (٢٢-١) إلى (١٨-١) على التوالي ، وذلك بسبب مدة النمو السريع التي بدأت في الستينات واستمرت إلى ان اندلعت أزمة المديونية في عام (١٩٨٢) حيث كان النهج الاقتصادي بعيد عن الليبرالية الحرة ، ولكن هذا التحسن لم يدم طويلاً فمنذ بداية عقد الثمانينات (حيث بدأت أغلب دول أمريكا اللاتينية بانتهاج سياسة السوق المفتوحة والخصخصة) استطاعت نسبة السكان ذات أعلى دخل وقدرها (١٠%) ان تزيد حصتها بما يقارب (١٠%) على حساب جميع الفئات الأخرى ، أما أفقر نسبة من السكان فقد عانت انخفاضاً بنسبة ١٥% من حصتها من الدخل[٢٨].

والملاحظ أيضاً سوء توزيع الدخل الوطني في أغلب الدول النامية من حيث تستفيد مجموعة قليلة من الدخل الوطني بنسب مرتفعة ، أما النسبة الباقية الأكبر فستفيد من أقل من دولار واحد في اليوم، ففي عام ١٩٨٧ بلغ عدد السكان في شرق آسيا والمحيط الهادي من الذين يحصلون على اقل من دولار واحد في اليوم حوالي (٤١٧.٥) مليون نسمة ،أي بنسبة (٢٦.٦%) من مجموع السكان، وانخفضت هذه النسبة إلى (١٥.٣%) عام ١٩٩٨، أي ما يقابل (٢٧٨.٣) مليون نسمة، [٢٩] وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد السكان في شرق اسيا والمحيط الهادي من الذين يعانون من فقر مدقع (٢١١) مليون نسمة وفي جنوب الصحراء الافريقية الكبرى (٣٧١) مليون نسمة وفي الهند (٤١٦) مليون نسمة.[٣٠]

أما بالنسبة للدول العربية التي طبقت برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي فإن هناك إنعكاسات اجتماعية سلبية لتلك البرامج على فئات كبيرة من المجتمع وخاصة فئة محدودي الدخل ، فقد أشارت إحصاءات الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٢-٢٠١٢) ان النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر للدخل ، الذين يبلغ مستوى دخلهم أقل من دولارين في اليوم ، قد تفاوتت بين الدول العربية ، إذ بلغت هذه النسبة بنحو (٦.٦%) من إجمالي السكان في تونس ، و(١٥.١%) في الجزائر و (١٣.٣%) في الأردن و(٩%) في المغرب و(٤٣.٩%) في مصر و(٦٣%) في موريتانيا ، أما خط الفقر القطري لهذه الدول فهو (٧.٦%) في تونس و(٢٢.٦%) في الجزائر و(١٤.٢%) في الأردن و(٩%) في المغرب و(٢٢%) في مصر و(٤٢) في موريتانيا[٣١] .

كما افقد تطبيق حزمة صندوق النقد الدولي البنك الدولي في العديد من البلدان النامية والعربية قدراً كبراً من متضمنات سيادتها ، وولد ضغوطاً على مستويات المعيشة وزيادة معدلات التضخم ، فالتصرف في مجال السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان التي اعتمدت نهج مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين)يعد محدداً نسبياً بسبب ضغوط النظام الدولي سواءاً التجاري أو المالي ومن ثم فان ضغوط المنافسة في الأسواق الخارجية تحد من اختيارات هذه البلدان ، وتنعكس محدودية الخيارات على التنمية الاجتماعية[٣٢]. الأمر الذي يقود إلى تنامي الأهمية النسبية للفقر في المجتمع ، وبذلك تتحمل تكاليف عدم الاستقرار والآثار السلبية الفئات ذات الدخل المنخفض وهم يتمثلون بالشرائح الاجتماعية التالية[٣٣]:

١- الفئات الفقيرة والمعدمة التي ستعاني من تحرير الأسعار والتضخم ورفع الدعم .
٢- العمالة غير القادرة على التكييف اما بسبب الكفاءة أو السن .
٣- سكان الريف والعمال الزراعيين الذي لا يمكنهم الاستفادة من تحسين أسعار المنتجات الزراعية والذين لا يملكون أرضاً تعود لحسابهم الخاص .
٤- فئة العاطلين عن العمل لمدة طويلة .
٥- فئة عمال القطاع العام ذوي الأجور المنخفضة .

كما تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية وما يترتب عليها من تحرير الأسواق وتحرير الأسعار بهدف الوصول بالأسعار النسبية إلى نظريتها العالمية، إحدى آليات إنتاج الفقر، عندما تسود في بيئة اقتصادية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية، فأفضى رفع الدعم عن الإنتاج أو موارده إلى ارتفاع الأسعار، ولاسيما إلى

الحاجات الأساسية التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة للفقراء، وذات تأثير مباشر في الدخول الحقيقية لأصحاب الدخل المنخفض، فإزالة الدعم عن تلك السلع سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر وخصوصاً في ظل انخفاض المرونة الدخلية للفقراء[٣٤]، كما ان انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لخفض التعريفات الجمركية يؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، مما يولد آثار سلبية في الفقر[٣٥] .

أما بالنسبة لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) ، فمن المؤكد ان نجاح هذه العملية تحتاج إلى توفر شروط مثل السوق التنافسية الحرة والسوق المالية المتطورة والمؤهلات الإدارية العالية وغيرها، وهذا ما لا نراه متوفراً إلا في البلدان الرأسمالية المتقدمة والتي قطعت أشواطاً متقدمة في مسيرة التنمية ، ولا تتوفر في البلدان النامية مما يجعل من تطبيق هذه البرامج بطبيعتها الانحياز لأصحاب رؤوس الأموال وتعميق التفاوتات الموجودة على صعيد توزيع الثروة والدخل مما يزيد من حدة الفقر وتفاقمه .

ويتضح مما سبق ان حصيلة هذه الإجراءات أدت إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة لصالح الأغنياء، أضف إلى ذلك ان تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي أدت إلى تردي أحوال الفقراء وان هناك عملية إفقار واسعة للشرائح ذات الدخول الدنيا ولاسيما في الأجل القصير وتحملهم عبئاً ناتجاً عن تطبيق هذه البرامج تفوق قدرتهم على التحمل مما يؤكد ان الآثار السلبية على الفقراء ليست مجرد نتائج عارضة وإنما هي جزء لا يتجزأ من حزم هذه البرامج .

**المطلب الثاني : أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في التشغيل والبطالة .**

تعد مشكلة التشغيل والبطالة في الدول النامية ومنها العربية من أهم المشاكل التي عانت منها أغلب هذه الدول والتي لجأت إلى تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي، إذ ان هذه المشكلة أخذت اتجاهاً متفاقماً تحت تأثير التطبيق الصارم لتلك البرامج ، فالإحصاءات تؤكدان معدلات البطالة في العديد من الدول النامية ترتفع بشكل مخيف والدراسات الاجتماعية الميدانية تؤكد تزايد حدة الاضطرابات الاجتماعية في تلك الدول وتدهورت الأحوال المعيشية للسكان وتزايدت نسب البطالة وظهر ما يسمى بعمالة الأطفال ، وتخليهم عن المدارس ، وارتفعت نسبة الجرائم التي يرتكبها العاطلون عن العمل ، نتيجة الفراغ والحاجة والشعور بالإحباط واليأس في الحصول على فرصة مناسبة ، لذا تعد مشاكل التشغيل والحد من البطالة من أبرز التحديات التي تواجه القوى العاملة في الدول النامية[٣٦].

ان الطبيعة الانكماشية لبرامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي، هي أمر مؤكد لا ينكرها خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، فالانخفاض الكبير في الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) للحد من الزيادة في الطلب سعيا وراء خفض العجز في ميزان المدفوعات وخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاحتياطيات الدولية والحد من التضخم، لابد ان تؤدي إلى تراجع حاد في نمو الناتج والدخل وانخفاض في مستوى التشغيل سواء في القطاع العام أو الخاص، وبالتالي وقوع الاقتصاد في براثن الكساد، الأمر الذي يترتب عليه هبوط في مستوى المعيشة، وفيما يتعلق بالسياسات النقدية المقيدة ، وخاصة تلك المتعلقة بوضع سقوف للائتمان ورفع أسعار الفائدة المحلية والتي تؤدي إلى رفع تكلفة رأس المال وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج مما يؤثر سلباً ليس فقط على قدرة القطاع العام على التوسع

في التشغيل من خلال رفع كلفة الاستثمار وبالتالي تحجيمه وإنما أيضاً على قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة[٣٧] .

أما السياسات المالية الانكماشية ، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معاً ، حيث تعتبر أداة الإنفاق العام هي أحدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ، ومن الملاحظ ان هذه السياسات تهدف إلى تقليص نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي . وتعتبر السياسات المالية الانكماشية ذات أثر سلبي على الاستثمار ، سواء كان نتيجة تطبيق ضريبة عامة على الاستهلاك أو فرض ضرائب جديدة أو تقليص حصة الإنفاق الاستثماري العام، غير ان ذلك أدى إلى انخفاض معدلات النمو، مما نتج عنه آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي . وبالمقابل فقد لجأت الدول النامية إلى تخفيض الأجور الحقيقية بواسطة تثبيت الأجور الاسمية قصد تخفيض الاستهلاك الخاص ، حتى لا يتحمل الاستثمار الإنتاجي كل العبء، وبما ان الهدف الأساسي لهذه السياسة هو تخفيض حجم الإنفاق العام ذات الطابع الاجتماعي، وبالتالي فان الأثر الانكماشي لتلك البرامج ينعكس على الفقراء في شكل تضاؤل فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة[٣٨] .

أما بالنسبة إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، فان هذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم لان انخفاض الطلب المحلي على الواردات وفي ذات الوقت زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات يؤديان إلى تخفيض فائض الطلب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذه السياسات تؤدي بلا شك إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات (تخفيض العجز المزمن في ميزان المدفوعات) في الأجل الطويل، ولكنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية على الأسعار في الأجل القصير ، وبالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية فان تكلفة الواردات سترتفع كون الطلب على الواردات غير مرن سواء كان بالنسبة للسلع الضرورية أو السلع الإنتاجية والوسيطة ، والتي تعد مدخلات للإنتاج المحلي ، فارتفاع تكاليف المستوردات جراء تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية[٣٩]، مما ينعكس على انخفاض مستوى الدخول الحقيقية للسكان بسبب الغلاء والبطالة وعدم نمو الأجور والرواتب بمعدل مساوي لمعدل التضخم ، مما يؤثر سلباً على الاستثمار ويضعف إمكانيات النمو ، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة وتفاقم مشكلة البطالة.

أما سياسات تحرير التجارة الخارجية وفتح الباب على مصراعيه أمام تدفق البضائع والسلع الأجنبية (تحرير تجارة الاستيراد)، والتي ينصح كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإتباعها ، فان ملائمة هذه السياسة لواقع العديد من البلدان النامية هو الآن موضع شك، ففي العديد من تلك البلدان أدى فتح الأسواق المحلية أمام الواردات إلى انهيار الصناعات المحلية التابعة للقطاع العام والخاص ، كونها تفتقر إلى القدرة على منافسة المنتجات المستوردة الرخيصة، وهو ما أفقد بالضرورة تلك البلدان صناعاتها، مسبباً ارتفاع نسب البطالة وتدهور معدلات التوظيف[٤٠] .

كما ان تراجع وانحسار دور الدولة بعد تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي، أدى إلى تراجع الخدمات الاجتماعية(سياسات الرعاية) التي كانت تقدم إلى أكثر الناس فقراً مع تزايد معدلات البطالة، وهذا يعني

انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع في مشاريع جديدة ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة، ومن ثم يساهم مساهمة كبيرة في تعميق مشكلة البطالة، وكذلك تخلي الدولة عن التزاماتها باتجاه توفير وضمان التوظيف لاسيما للخريجين الذين يدخلون سوق العمل كل عام ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومي ، مما يخلق رافداً جديداً يضاف إلى الطاقات البشرية العاطلة[٤١].

**وكما يترتب على خصخصة الشركات العامة على المدى القصير الاستغناء عن عدد كبير من العاملين فيها أما لعدم الحاجة اليهم أو لحاجتها إلى قوى عاملة ماهرة وذلك تحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة من خلال التنافس بين جميع القطاعات الخاصة من اجل خفض كلف الإنتاج من خلال الضغط على عنصر العمل باتجاه تخفيض عدد العاملين وتخفيض الأجور المدفوعة ، وهذا له دور كبير في زيادة البطالة ، ويزيد من عمق هذا العامل انتشار التكنولوجيا المتطورة والتي تعتمد على كثافة رأس المال أكثر مما تعتمد على كثافة اليد العاملة[٤٢].**

أما على المدى المتوسط والطويل ، فيؤكد البنك الدولي على ان الخصخصة ستعمل على زيادة فرص العمل، حيث انه بمرور الوقت ونمو المشاريع التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص وبتحقيقها للأرباح ستخلق فرص عمل أكبر نتيجة للتوسع في الاستثمار والإنتاج ، لان معدلات نمو المشروعات الخاصة يفوق معدلات مثيلاتها في القطاع العام[٤٣]. ومن هنا يجب الإشارة إلى ان التجارب قد أثبتت بان رؤية البنك الدولي ضعيفة باتجاه إمكانية خلق فرص عمل جديدة في الدول النامية ، استناداً إلى الآتي :- [٤٤]

١- ان اقتصاد السوق والخصخصة قد لا تؤدي إلى زيادة الاستثمار المنتج والتشغيل ومن ثم النمو الاقتصادي في الدول النامية ومنها العربية بسبب السلوك الخاطئ للقطاع الخاص في هذه الدول فهو عادة ما ينشط في العمليات المالية والمضاربات العقارية والاستيراد في سعيه وراء الربح السريع ، بينما لا يتوجه إلى الإنتاج والتصدير إلا في حدود ضيقة ، يضاف إلى ذلك توجه القطاع الخاص الاستثماري نحو حيازة مؤسسات إنتاجية قائمة بدلاً من التوسع باتجاه نشاطات إنتاجية جديدة.

٢- عدم توفر البيئة المناسبة والوقت الكافي لتهيئة الترتيبات المؤسسية والاجتماعية التي تسهل عملية التكيف مع اقتصاد السوق والخصخصة والتي من شأنها ان تجعل من كفاءة القطاع الخاص فوق المستوى نظراً لوجود تحديات ومعوقات تحول دون إمكانية تهيئة بيئة تساعد أسواق العمل على التنافس في الاقتصاد العالمي ومن هذه التحديات والصعوبات في الدول النامية هي :-

- عدم وجود قطاع صناعي تتوفر له الخبرة والكفاءة ومهيأ للمنافسة الحرة ، نظراً للمشاركة المحدودة للقطاع الخاص .
- عدم وجود كادر إداري وتنظيمي كفء قادر على التصرف العقلاني بالموارد الاقتصادية (المالية ، المادية والبشرية) .
- عدم توفر إطار تنظيمي وتشريعي مالي ونقدي متطور يساعد على تهيئة البيئة المناسبة .
- عدم وجود مناخ سياسي واقتصادي مستقر .
- ارتفاع معدلات الأمية والبطالة والعمالة الناقصة وارتفاع المديونية وعدم كفاية أنشطة البحث والتطوير

والبيروقراطيات غير الفعالة وغيرها.

وتؤكد الدراسات ان توقيت الخصخصة في الدول النامية ومن بينها العربية لم يكن مناسباً وانها فرضت عليها قسراً ، ولم تؤكد نجاحها وفي كثير من الأحيان فشلت ، فالأرقام المعلنة عن حجم البطالة ومعدلاتها تتزايد باستمرار في تلك الدول وذلك بالرغم ما توعد به مؤسستي بريتون وودز من انها ستتمكن من القضاء أو التقليل من حدة البطالة ، إلا ان حقيقة الأمور تشير إلى ان سياسات الخصخصة كان لها دور كبير في تزايد حجم ومعدلات البطالة في تلك الدول .

ويذكر المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية في تقاريره ان نصف بلدان أمريكا اللاتينية البالغ عددها (٢٠) بلداً والتي تتوفر لديه بيانات رسمية عنها قد شهدت زيادة في البطالة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تلقت فيها هذه البلدان قروضاً من صندوق النقد الدولي .[٤٥]

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٦) إلى ان معدل البطالة في الأرجنتين ارتفع من (٥.٩%) عام ١٩٨٨ إلى (١٦.٩%) عام ٢٠١٢ ، وفي البرازيل بلغ معدل البطالة (٣.٨%) عام ١٩٨٨ واستمر بالارتفاع ليصل إلى (١٣.٨%) عام ٢٠١٢ ، وهكذا نلاحظ تزايد معدل النمو السنوي للبطالة في أغلب البلدان النامية .

**جدول (٦)**

**معدلات البطالة في بلدان نامية مختارة خلال المدة (١٩٨٨-٢٠١٢) نسبة مئوية**

| البيان | ١٩٨٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٤ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأرجنتين | ٥.٩ | ٩.٢ | ١٢.٠ | ١٤.١ | ١٨.١ | ١٧.٥ | ١٥.٢ | ١٦.٩ |
| البرازيل | ٣.٨ | ٣.٩ | ٦.١ | ٩.٠ | ١١.٧ | ١١.٥ | ١٢.٦ | ١٣.٨ |
| شيلي | - | - | ٥.٩ | ٦.٤ | ٧.٨ | ٨.٨ | ٩.٥ | ١٠.٢ |
| المكسيك | ٣.٩ | ٢.٧ | ٣.٧ | ٢.٣ | ٢.٠ | ١.٨ | ٣.٤ | ٣.٢ |
| ماليزيا | ٧.٢ | ٥.١ | ٢.٩ | ٣.٢ | ٣.٥ | ٣.٦ | ٣.١ | ٢.٦ |
| اندونيسيا | - | ٢.٦ | ٤.٤ | ٥.٥ | ٩.١ | ١١.٣ | ١٠.٧ | ٨.٤ |
| سوريا | - | ٦.٧ | ٧.٤ | ٨.٥ | ١١.٧ | - | ١١.٢ | ١٨.٩ |
| المغرب | ١٣.٩ | ١٥.٤ | ١٦.١ | ١٩.١ | - | - | ١٤.١ | ١٤.٨ |

المصدر :

- International Monetary fund , International financial statistics (IFS), Year book,١٩٩٧ , ٢٠٠٠ , ٢٠٠١ ,٢٠٠٢ , ٢٠٠٣ , ٢٠٠٤ .٢٠٠٩, ,٢٠١٣.

أما بالنسبة للدول العربية ، يعتبر تقليص البطالة أكبر تحدي للتنمية في تلك الدول في المستقبل المنظور ، حيث يقدر متوسط معدل البطالة فيها كمجموعة بحوالي (١٤%) وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى ، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي (١٧) مليون عاطل[٤٦] .

ويظهر واقع التمييز ضد المرأة في سوق العمل واضحاً من خلال المصاعب الجمّة التي تواجه الشابات والمتعلمات في هذا المجال، ومن خلال تركز نسبة عالية من النساء في القطاع الزراعي المتدني الأجور، وفي وظائف من دون ضمان اجتماعي أو أية فوائد إضافية. والواقع ان المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزايدت فيها أعداد

النساء العاملات في القطاع الزراعي[٤٧]. وبحسب المعلومات والدراسات المتوفرة فان برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في غالبية الدول العربية لا تولي مسألة تأثير الإصلاحات على وضع المرأة اهتماماً خاصاً ، نظراً لتركيز هذه البرامج على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الداخلي. كما ان بعض هذه الدول قد اتخذ إجراءات كفيلة لتخفيف وطأة الآثار السلبية لبرامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي على الفئات المتضررة ، ومنها تأمين شبكات الحماية وصناديق التنمية الاجتماعية ، إلا ان هذه الإجراءات قلما استهدفت المرأة بشكل محدد[٤٨] .

وتأسيساً على ما سبق يتضح ان سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهكلي لم تؤدِ إلى توفير فرص العمل، وانها كانت سبباً في تفاقم مشكلة البطالة وجمود أسواق العمل ، كما ان تفاقم مشكلة البطالة سيجلب معه آثار سلبية تتمثل بتدهور مستوى المعيشة ، وازدياد معدل الجريمة ، ناهيك عن آثارها السلبية في الفرد وشعور العاطل عن العمل بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة ، وغيرها من الآثار التي تهدد بحدوث اضطراب في الأداء وأزمات تخلف وراءها ضحايا في المجتمع تحول دون حصول تقدم في التنمية البشرية .

**المطلب الثالث : أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في التعليم والصحة .**

يعد الإنفاق الحكومي في التنمية البشرية استثماراً في البشر من خلال الإنفاق على التعليم والصحة ، وان نتائج الاستثمار في التعليم والصحة تأتي ثمارها على المجتمع بشكل عام في الأجل الطويل (استثمار مؤجل) ، مما يجعلها منوطة بالدولة ، لذلك تسعى مختلف البلدان إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية كماً ونوعاً من أجل زيادة كفاءة ومهارة وقدرة العنصر البشري لديها ، فهي تسعى إلى تقديم هذه الخدمات بأقل كلفة ممكنة[٤٩] .

وفي ظل سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي اتبعتها الدول النامية وبعض الدول العربية وأوضاع معظمها اليوم أكثر سوءاً منها قبل تطبيقها لتلك السياسات، وذلك باعتراف المؤسسات المالية الدولية ذاتها، ففي ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج الاستقرار الاقتصادي التكييف وما تؤدي إليه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة وخفض في الأجور الحقيقية، تعجز فئات وشرائح اجتماعية كثيرة من إشباع حاجاتها الأساسية[٥٠]. فأسعار السلع الغذائية ارتفعت بسرعة كبيرة بعد (إلغاء الدعم)، مما اضطرت أسر كثيرة ان تغير من نمطها الغذائي بالتحول إلى أرخص أنواع الغذاء والاستغناء عن الأصناف الغذائية الجيدة، كما ان ارتفاع أسعار الخدمات الصحية بعد خصخصة بعض مؤسساتها (المستشفيات والمراكز الصحية) وزيادة الرسوم عليها وارتفاع أسعار العلاج والأدوية في القطاع الخاص تصبح بعيداً عن متناول الفقراء ومحدودي الدخل، وترتفع درجة حرمانهم من هذه الخدمات الأساسية ، الأمر الذي ينعكس في سوء أحوالهم الصحية، ويمكن ملاحظة الشيء نفسه بالنسبة إلى الحاجة إلى التعليم في ضوء الرسوم المفروضة عليه من مؤسسات التعليم الحكومية ، وخفض الإنفاق العام الموجه إلى هذا الغرض والاتجاه إلى خصخصة كثير من هذه المؤسسات[٥١].

وقد شهدت الدول النامية بعد تطبيقها لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، هبوطاً حاداً في مستويات الإنفاق العام بهدف معالجة حالات العجز في موازينها ، ذلك الهبوط الذي جعل من النفقات الاجتماعية دواءً أساسياً في المعالجة ، فنلاحظ مثلاً ان الهند خفضت نسبة الإنفاق من ناتجها المحلي للرعايا الصحية ، من (١.٢٥%) عام

١٩٩٣ إلى (٠.٩%) عام ١٩٩٩ ، كما خفضت نسبة الإنفاق على التعليم من (٤.٤%) عام ١٩٨٩ إلى (٢.٧٥%) عام ١٩٩٩ ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف خدمات التعليم والرعاية الصحية والى وضع هذه الخدمات بعيداً عن متناول الفئات الأشد فقراً ، كما شهدت المكسيك تدهوراً في الخدمات الصحية العامة وازدياد حالات سوء التغذية وبخاصة في الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا للطبقات الوسطى. وفي شيلي ساعد إصلاح قطاع التعليم على ظهور مدارس خاصة تتمتع بحرية انتقاء التلاميذ الأفضل على إجبار البلديات ذات الموارد الضئيلة على تنسيب ذوي الدخل المتدني، فكانت جودة التعليم المقدم هي الضحية، مما تسبب في عزوف الأهالي عن قبول التعليم العام، واتجاه نسب استيعاب المدارس الابتدائية للتلاميذ إلى الانخفاض نتيجة لهروب الأسر الفقيرة من التعليم بحثاً عن فرصة غير مستقرة في أسواق العمالة غير النظامية لتعويض الانخفاض في دخول أسرهم[٥٢]. ولقد جاء في تقرير البنك الدولي عن التعليم في الدول النامية في عام ٢٠٠٢ ان طفلاً من خمسة في الدول النامية لا يذهب إلى المدرسة ، أي حوالي (١١٣) مليون طفلاً في العالم ، ويضيف التقرير ان كل دول العالم متفق ان التعليم يشكل العنصر الأساس والأهم للتنمية والقضاء على الفقر، وأضاف التقرير ان حوالي (٤٠%) من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس يعيشون في دول أفريقيا وجنوب الصحراء و(٤٠%) في جنوب آسيا، وأكثر من (١٥%) في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وتقع البلدان العربية في هذه المناطق[٥٣].

ومما لا شك فيه ان تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي، قد أدى إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية نتيجة لارتفاع تكلفة إنشاء المؤسسات الصحية أو ارتفاع أسعار الأدوية والأجهزة الطبية المستوردة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الخدمات الطبية ذاتها في إطار ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل عام ، كما ان تدهور الخدمات الصحية وفسح المجال أمام القطاع الخاص للولوج في هذا الميدان وبتكاليف باهظة، كل ذلك يقع على عاتق الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل. وأهم الإجراءات التي اتخذت في مجال الخدمات الصحية وأدت إلى ارتفاع تكلفتها ، متمثلة (بفرض رسوم على الخدمات الصحية العامة، رفع أجور الفحص الطبي، زيادة أجرة المكوث في المستشفى، تكليف المرضى بشراء الأدوية من داخل المستشفيات وكذلك تكليفهم بشراء بعض المستلزمات الصحية عند إجراء عمليات الجراحة)[٥٤]، ومن ثم فان هذه التكلفة تقع على عاتق الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل في المجتمع .

ان زيادة تكاليف خدمات التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للفئات متدنية الدخل ، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المتدنية والمستوى التعليمي غير الكافي (غير فعال) اللذان يترافقان بإنتاجية منخفضة وتراجع حركة النمو الاقتصادي والقدرة المحدودة على توليد الفائض الاقتصادي[٥٥]، كل ذلك أدى إلى التراجع في مستوى التنمية البشرية ، والمزيد من الفشل والعجز في إصلاح نظم التعليم والصحة .

لقد أدت سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي إلى نتائج أقل ما توصف به انها تجسد تبديداً للموارد والطاقات ووقتاً ضائعاً في مسيرة التنمية بالبلدان النامية، كونها لا تراعي خصوصية الانطلاقة التنموية للبلدان الضعيفة النمو، ولا تتسم بالقدر الواجب من المرونة في العملية والاهتمام الكافي بالنتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها تلك السياسات.

**الاستنتاجات:**

١- تبين من تجربة البلدان النامية في تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي أن المديونية الخارجية كانت الدافع الأول في إعادة الهيكلة الاقتصادية، بعد تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية بها.

٢- ان تبني سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في البلدان النامية ومنها بعض البلدان العربية والمفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين ، لم تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ماإنعكس سلبا"وتراجعا" في مؤشرات التنمية البشرية .

٣- ان قدرة الدول النامية على الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية لا تزال محدودة، وأخفقت في توليد نمو اقتصادي سريع وتخفيف حدة الفقر، نتيجة لضعف أدائها الاقتصادي وهشاشة نظمها ومؤسساتها المالية.

٤- إن أي برنامج اقتصادي لا يمكن أن يحقق أهدافه إذا لم يكن منسجماً مع البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات بالشكل الذي يضمن تفاعل عناصر هذه البيئة مع الآليات والبرامج والسياسات الكلية والجزئية.

**التوصيات:**

١- إن تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي من قبل البلدان النامية، وماتضمنته من إجراءات تقشفية، أدت إلى زيادة نسب الفقر والبطالة والتفاوت في الدخول بين طبقات المجتمع لذا فأن دراسة الآثار الاجتماعية وإعداد البرامج الخاصة للتخفيف من حدتها يعد امراً ضرورياً ومتلازماً وقبل البدء في عملية الإصلاح الاقتصادي وليس في الانتظار لحين تحقق تلك الآثار ومن ثم النظر في إمكانية معالجتها أو منعها وذلك عبر إقامة برامج لشبكات الأمان الاجتماعي بمختلف أنواعها وفي التدريب والتأهيل للعناصر التي من الممكن ان تتضرر اولاً وتقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية بغية إقامة مشروعات جديدة تستوعب الخارجين من سوق العمل وفي القطاعين العام والخاص .

٢- ألإبقاء على دور الدولة في التوجيه الاقتصادي بالقدر الذي يتناسب مع ظروف المرحلة الاقتصادية الحالية، ويجب ان يكون هناك تكامل بين الدولة والقطاع الخاص، مع التأكيد أن دور الدولة في الاقتصادات المتقدمة مازال فاعلا" وإن خفَ بعض الشيء.

٣- ضرورة قيام الهيئات الاقتصادية الدولية بوضع برامج إصلاح اقتصادي تنطلق من واقع التحديات التي تواجه البلدان النامية في ظل عدم صلاحية وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين لتجاوز العقبات التنموية في هذه البلدان.

٤- ان التحديات التي تواجه البلدان النامية كثيرة ومتعددة، ولتجاوز هذه العقبات التي تعتري مسيرتها التنموية، يتطلب الأمر الإقلاع عن السياسات السابقة التي كانت سببا" في الأزمات الاقتصادية بهذه البلدان، وتعميق الإصلاحات الهيكلية بشكل يسمح بتنويع مصادر دخلها وزيادة قدرتها التنافسية ورفع معدلات النمو الاقتصادي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال وضع برنامج زمني على ضوء الموارد المتوفرة، يسمح بتحقيق الأهداف المرسومة .

**المصادر :**

١-د.سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وآثارها في التكامل الاقتصادي العربي، ط/١،بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢،صص١٧-١٨.

٢-ESCWA,Exploratory,on Approach to the Social Impact of Structural AJustment Policies United Nation, New York,١٩٩٧,pp ٣-٤.

٣-R.Dorabusch,S.Fischer,R.Start.Macro Economics,Seventh Edition,Mc Graw-Hill L.nc,١٩٩٨,pp٤٠٤-٤٠٦.

٤-صالح نصولي،التكييف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر،١٩٨٩،ص.٣١

٥- د. عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها ، ط/١ ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص١٨١.

٦- www.almishkah.com.

٧-برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣،ص.١

٨-المصدر السابق نفسه،ص.٢٥

٩- أوليه هافرليشين ، وتوماس وولف ، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد/٢ ، ١٩٩٩ ، ص١٤ .

١٠- ميشيل دوفسكي، عولمة الفقر ، مجلة النهج ، العدد /٢٨ ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٦٢ .

١١- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية (التعليم والصحة) ،نيويورك، ٢٠٠٥، ص ص٢٩-٣٠.

١٢- John Weiss , "Economic policy in Development countries" , The reform agenda prentice-Hall ١st published, ١٩٩٢ , P.P.١٨-٢١ .

١٣- اينانج ايبونج ، هارستروب ، الفقر تركيز جديد ، في مناهضة وإزالة الفقر ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، دمشق ، ١٩٩٦ ، ص٣٠ .

١٤- The World Bank, Economic Reform and progression Latin America and The Caribbean, policy Research working , ,Washington, ١٩٨٩ , PP.٦٤-٦٥ .

١٥- د. أحمد جامع ود. محمد حافظ عبده ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، شركة مطابع الطويجي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص٢٤٦-٢٤٧ .

١٦-د. صفوت عبد السلام، ود. زين العابدين ناصر ،الاقتصاد الدولي، دارالثقافة الجامعية،القاهرة،١٩٩٧، ص٢٤٣ .

١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، ص٨٣ .

١٨- سليم الفضلي ، التضخم في البلدان النامية الأسباب والمعالجات ، مجلة اقتصاديات السوق العربي ، العدد/٤ ، عمان ،نيسان ، ١٩٩٨ ، ص٦٧ .

١٩- س.ل.زاميريز – روفاس ، استبدال النقود في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد/٢٣ ، العدد/٢ ، يونيو ١٩٨٦ ، ص٣٧ .

٢٠- UN. International Financial statistics, Year book ١٩٩٧, (New York , ١٩٩٧) , P.٦٢٧ .

٢١- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "التحديات التي تواجه صناع السياسة في الديمقراطيات الناشئة" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم ، العدد/٣ ، يوليو ، ٢٠٠٠ ، ص١٧ .

٢٢- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، وقائع اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص٢١٨ .

٢٣- عبد الباري الشرجبي ، الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، تحرير أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية للجمهورية اليمنية ، صنعاء ، ١٩٩٩ ، ص٦٠٨ .

٢٤- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

٢٥- سوسن عثمان عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، القضايا الأساسية ، النماذج ، الحالات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٤٠٣ .

٢٦- التقرر الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص٢٥ .

٢٧- د. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ط/١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧ ، ص ص١٦٩-١٨٨ .

٢٨ – UNDP , Human Development Report , ١٩٩٩ ,OP. Cit , P.٣٩ .

٢٩- البنك الدولي،تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١،شن هجوم على الفقر، نيويورك، مطبعة أكسفورد،٢٠٠٢، ص٨٥& ص٢٠٤.

٣٠- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٣ ، ص١٠٧.

٣١- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره،ص.١٧٢

٣٢- د. سالم توفيق النجفي، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد/٣٨،السنة/١٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ربيع ٢٠٠٧، ص١٩ .

٣٣- د.أسامة عبد المجيد العاني،الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في أقطار عربية،مجلة الشؤون الاجتماعية،العدد/٧٢،الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠ ، ص١٨ .

٣٤- د. سالم توفيق النجفي ، ود. أحمد فتحي ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي،ط/١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،آب،٢٠٠٨، ص٢٢٨ .

٣٥- المصدر السابق نفسه ، ص٢١٥ .

٣٦-نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد/٦، العدد/٣،أيلول،١٩٩٩،ص ص١-٣.
٣٧- د.هبة أحمد نصار،بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ، ندوة الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية ، تحرير د.جودة عبد الخالق ، ود.هناء خير الدين ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١١ .
٣٨- د. محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي ،وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢، ص٢٢٩ .
٣٩- د. محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق،مجلة التجارة،العدد/٢،السنة/٨،صنعاء،١٩٩٣، ص ص٢٦-٢٧ .
٤٠- رفعت لقوشة وآخرون ، قراءة في إستراتيجية وحركة الخصخصة، بحث مقدم الى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر – ١٩٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٦٣ .
٤١- د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد/٢٢٨ ، بيروت ، شباط ، ١٩٩٨ ، ص ص٢٨-٢٩ .
٤٢- د. حسين علي خربوش العولمة وانعكاساتها على الأسواق المالية العربية (حالة الأردن) ، مجلة علوم إنسانية ، العدد/١٧ ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص١٩ .
٤٣- International labor office , world employment ١٩٩٦-١٩٩٧ , national policies in a global context (Geneva , ١٩٩٧ , P.١٤) .
٤٤- د. منير الحمش ، العولمة الاقتصادية – المفهوم – السمات – التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي والانكسار،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد/٤١،السنة/١٤،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،بيروت،٢٠٠٨، ص ص١٠٤-١٠٥ .
٤٥- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية،(تحليل مفاهيمي) سلسلة دراسات السياسة الاجتماعية(٨)، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ص٣٤-٣٥ .
٤٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ ، ص٤٠ .
٤٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، ص١١٠ .
٤٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ، ص١٨ .
٤٩- Breyer Zweiold , P. Health Economics , Oxford , University press, ١٩٩٧ , P.٥٥
٥٠- د. علي عبد محمد سعيد الراوي ، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية ، في : دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، بغداد ، شباط ٢٠٠٠ ، ص١٦٦ .

٥١- د. إبراهيم العيسوي ، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه ، بحث مقدم إلى ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، تحرير : د. رمزي زكي ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ط١ ، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص٢٣٢-٢٣٤ .

٥٢- د. وفاء المهداوي ، دور الدولة في إشباع الحاجات الأساسية ، مقاربات في الفكر والتطبيق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد/١٩ ، السنة /٧ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص١١ .

٥٣- عبد العزيز عثمان ، التعليم العربي، الواقع والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٩٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص ص١٧٢-١٧٣ .

٥٤- د. عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية ، حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية ، العدد/٢٣ ، السنة /٤ ، ربيع ، ٢٠٠٧ .

www.ulum.ni.com.

٥٥- Stewart , Frances , "The many faces of Adjustment" in Development finace and policy – Refrom edit , paul , mosley , st . martins press , Inc , New York , ١٩٩٢ , P.P.١٩٢-١٩٥ .